



ترجمات: شمال أفريقيا 2030 الجزء (3) إدارة تغير المناخ ورسم خرائط لانتقال الطاقة في شمال إفريقيا

إدارة تغير المناخ ورسم خرائط لانتقال الطاقة في شمال إفريقيا

أصدر المجلس الأطلسي تقريراً استراتيجياً عن شمال إفريقيا في 2030 والتحديات التي تواجهه وماهية السياسات التي يجب أن تعالج بها دول شمال إفريقيا والاتحاد الأوروبي مشكلات منطقة قوس الأزمات والطاقة البديلة التي يجب اعتمادها، وهل تستقبل المنطقة موجات ثورية أخرى مثل الربيع العربي، يناقش التقرير كل القضايا الأمنية والسياسية والاقتصادية وتحديات الهجرات باعتبار شمال إفريقيا معبراً للدول الأوروبية وكيف يجب أن تقود الحكومات شعوبها لتجاوز المفاجآت التي تعيق الاستقرار والتنمية من أجل مستقبل أفضل.

يسر المركز الإفريقي للأبحاث ودراسة السياسات أن ينشر التقرير مترجماً إلى العربية على حلقات لتكتمل الفائدة.

كشفت صيف 2021 بشكل كبير عن مدى تعرض شمال إفريقيا لأزمة المناخ حيث اجتاحت المنطقة حرائق الغابات والجفاف والظواهر الجوية المتطرفة.

دمرت حرائق الغابات في الجزائر وتونس هكتارات من الغابات، وخلفت وراءها عشرات الضحايا مع اجتياح موجات الحر لمصر، حيث تجاوزت درجات الحرارة 40 درجة مئوية خلال النهار لأكثر من أسبوع. وفقاً لمسودة تقرير الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ، فإن البحر الأبيض المتوسط هو "نقطة ساخنة لتغير المناخ" والتي ستواجه مخاطر مناخية شديدة الترابط، مثل خسائر التنوع البيولوجي على اليابسة والبحر، والمخاطر المتعلقة بالجفاف، والحرائق الهائلة، وتغيرات دورة المياه، إنتاج الأغذية المهددة بالانقراض ومخاطر صحية جسيمة على السكان.

وفقاً للبنك الدولي، من المقرر أن تصبح التغيرات في توافر المياه المحرك الرئيسي للهجرة المناخية الداخلية، ولا سيما من مناطق دلتا النيل والساحل الشمالي الشرقي لتونس والساحل الشمالي الغربي للجزائر وغرب وجنوب المغرب والجزائر. سفوح أطلس المركزية. وفي الوقت نفسه، من المتوقع أن تصبح مدن مثل القاهرة والجزائر العاصمة وتونس وطرابلس وممر الدار البيضاء-الرباط وطنجة "بؤر مناخية ساخنة للهجرة الداخلية"، حيث تدفع ندرة المياه أو ارتفاع مستوى سطح البحر في أماكن أخرى الناس نحوها.

في ظل هذه الخلفية، تعتبر معالجة الاحتباس الحراري ذات أهمية قصوى لأمن المنطقة وازدهارها: تشمل الإجراءات الرئيسية تغيير مسار التنمية الاقتصادية والقيام بجهود منظم نحو انتقال الطاقة النظيفة، وهو جزء من تدابير التكيف مع تغير المناخ. هذه العملية، التي تتباطأ في التطور في جميع أنحاء المنطقة، لا

ترجمات أفروبوليسي

تخلو من الآثار السياسية والاجتماعية والاقتصادية الداخلية الهامة. كما أن لها تأثيراً قوياً على التوقعات الخارجية لدول المنطقة، وإعادة تحديد علاقاتها التجارية وسياساتها الخارجية. في شمال إفريقيا، يعد تغلغل الطاقة المتجددة محدوداً للغاية مقارنة بإمكاناتها، والتي لم يتم استغلالها إلى حد كبير. ومع ذلك، نمت الكهرباء المتجددة بأكثر من 40% خلال العقد الماضي، مدفوعة بتوسع طاقة الرياح، والطاقة الشمسية الكهروضوئية PV، والطاقة الحرارية الشمسية. هذا الانتقال إلى مصادر الطاقة المتجددة لا يزال في مرحلة مبكرة في شمال إفريقيا وفي بعض الحالات يبدو الأمر وكأنه إعادة تسمية سياسية بدلاً من حزمة إصلاحات هيكلية، ومع ذلك فإن تطوير وتنفيذ الاستراتيجيات يبرز كأدوات مفيدة في فهم الحاضر والمستقبل السيناريوهات السياسية في المنطقة. يركز القسم الأول على تعزيز انتقال الطاقة في دول شمال إفريقيا. يحلل الثاني دور الدول الأجنبية والشركات الدولية في الحفاظ على المسارات المحلية لهذا التحول والتداعيات الأوسع من الناحية الجيوسياسية؛ والثالث سيتكهن بالكيفية التي يمكن أن يؤدي بها تحول الطاقة إلى تنامي الترابط الإقليمي والتكامل الاقتصادي.

انتقال الطاقة في شمال إفريقيا: السياسات والتنفيذ

من منظور الطاقة، تعتبر شمال إفريقيا منطقة متنوعة للغاية. تعتمد تونس والمغرب بشكل كبير على واردات الطاقة، والجزائر وليبيا من البلدان المصدرة الصافية للطاقة، وبرزت مصر كمصدر رئيسي للغاز الطبيعي في السنوات الأخيرة. تمتلك الدول الخمس في المنطقة مزيجاً مختلفاً من الطاقة ومصادر مختلفة لتوليد الكهرباء. وهذا يعني أن المسار نحو التحول إلى الطاقة النظيفة له تأثير مختلف على كل بلد، اعتماداً على أهمية قطاع الطاقة في التوازن الاجتماعي والاقتصادي المحلي، وتأثير تقلب أسعار الوقود الأحفوري ودور واردات الطاقة، و تكوين مزيج الطاقة الخاصة بهم.

تشهد جميع البلدان زيادة قوية في الطلب الداخلي على الطاقة، بسبب النمو الاقتصادي والنمو السكاني والتوسع الحضري السريع. تتمثل الأولوية الأساسية لسياسات الطاقة لكل دولة في شمال إفريقيا في زيادة قدرتها على توليد الطاقة: فأمن الطاقة يقود السياسات والاستثمارات.

بالنسبة للبلدان المستوردة للنفط، يعد تحول الطاقة أمراً حاسماً لتنويع مزيج الطاقة المحلية، وتقليل الاعتماد على الموردين الخارجيين، وتخفيف التعرض لصدمات الأسعار. بالنسبة للبلدان المصدرة للنفط التي تعتمد بشكل كبير على عائدات التصدير، يمكن أن يساعد تحول الطاقة في تلبية الطلب الداخلي المتزايد، وبالتالي زيادة توافر الموارد للتصدير.

الرباط والقاهرة: زعيم شمال أفريقيا للمرحلة الانتقالية

المغرب ومصر هما الرائدان في شمال إفريقيا في تحول الطاقة، سواء من حيث القدرة المركبة من المصادر المتجددة أو كونهما سابقين في تعزيز الانتقال إلى الطاقة النظيفة داخل حدودهما وخارجها. يستورد المغرب أكثر من 90% من إمداداته من الطاقة. يتم تلبية مزيج الطاقة بشكل أساسي من خلال استخدام مصادر الطاقة الأحفورية النفط والفحم بشكل أساسي، وقد تم مؤخراً افتتاح محطات طاقة جديدة تعمل بالفحم أو تم التخطيط لها. ومع ذلك، فقد حددت الدولة في تحول الطاقة محوراً استراتيجياً للتنمية، تستفيد من الدعم السياسي على أعلى مستوى.

في عام 2009، اعتمدت الرباط استراتيجيتها الوطنية للطاقة مع الطموح للوصول إلى 42% من إجمالي الطاقة المركبة من الطاقة المتجددة في 2020. وقد تم تحديث هذا الهدف مؤخراً إلى 52% بحلول عام 2030. واليوم، يأتي 31% من قدرتها الكهربائية من الطاقة المتجددة، وهي واحدة من أعلى النسب بين دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بأكملها.

تعتبر محطة نور للطاقة، وهي مجمع للطاقة الشمسية يعتمد على نظام الطاقة الشمسية والفوتوفولطية المركزة بالقرب من ورزازات، رمزاً للاستراتيجية المغربية لتحويل الطاقة. دخلت حيز التشغيل تدريجياً، ابتداءً من عام 2016، وبمجرد اكتمالها ستنتج ما مجموعه 582 ميغاواط MW. بقدرة 300 ميغاواط، تعتبر محطة طاقة الرياح في طرفاية واحدة من أكبر محطات الرياح في القارة.

أعدت الرباط تأكيد التزامها باتفاق باريس، حيث قدمت مراجعة طموحة لمساهماتها المحددة وطنياً NDCs لخفض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري بنسبة 45.5% بحلول عام 2030. يطمح النظام الملكي إلى أن يكون الرائد الإقليمي في مكافحة تغير المناخ: مراكش لديها استضافت مؤتمر الأمم المتحدة بشأن تغير المناخ، في عام 2001 COP7 و 2016 COP22.

أنشأت الدولة مجموعة شاملة من المؤسسات لتسهيل النهوض بمصادر الطاقة النظيفة: الوكالة المغربية للطاقة الشمسية مازن، التي أصبحت الآن الوكالة المغربية للطاقة المستدامة؛ الهيئة الوطنية لتنظيم الكهرباء في المغرب ANRE؛ معهد أبحاث الطاقة الشمسية والطاقات الجديدة IRESEN؛ والوكالة المغربية لكفاءة الطاقة.

تمتلك مصر، بقدرة مركبة تبلغ 5.9 جيجاوات من مصادر متجددة، أكبر قدرة للطاقة المتجددة في المنطقة وثاني أكثر إستراتيجيات تطوراً لانتقال الطاقة، بعد المغرب. برزت القاهرة كرائدة إقليمية في مجال الطاقة في السنوات الأخيرة، بعد اكتشاف حقل ظهر للغاز الطبيعي في عام 2015 من قبل شركة إيني إس بي إيه،

ترجمات أفروبوليسي

وهي شركة طاقة إيطالية. مع 850 مليار متر مكعب من الغاز، ظهر هو أكبر حقل غاز شرقي البحر الأبيض المتوسط، وكان اكتشافه بمثابة بداية الاكتفاء الذاتي من الطاقة في مصر. يعد تصدير الغاز الطبيعي الفائض إلى الدول المجاورة جزءًا أساسيًا من الاستراتيجية المصرية لتصبح مركزًا إقليميًا للطاقة. في عام 2015، أطلقت الدولة استراتيجيتها المتكاملة للطاقة المستدامة لعام 2035، بهدف إنتاج 20% من الكهرباء من مصادر متجددة بحلول عام 2022 و 42% بحلول عام 2035، ليصبح المجموع 61 جيجاوات من الطاقة المركبة من مصادر الطاقة المتجددة.

تمثل الطاقة المتجددة حاليًا 10.1% فقط من طاقة إنتاج الطاقة في مصر، حيث تمثل الطاقة الكهرومائية أكثر من ثلاثة أرباع الإجمالي. سينتج مجمع بنبان للطاقة الشمسية، وهو مشروع بنية تحتية ضخمة قيد الإنشاء بالقرب من مدينة أسوان الجنوبية، 1.8 جيجاوات، ويعتبر أكبر مجمع للطاقة الشمسية الكهروضوئية في إفريقيا. وستتألف من حوالي أربعين محطة للطاقة الشمسية، طورته أكثر من ثلاثين شركة أجنبية من اثني عشر دولة، وستوفر الطاقة لأكثر من مليوني أسرة. تعد مزرعة الرياح في رأس غارب، بسعة 262.5 ميجاوات من الطاقة، الأكبر في البلاد.

كجزء من الاهتمام المتزايد الذي توليه مصر لتحويل الطاقة، ستستضيف الدولة مؤتمر الأمم المتحدة المقبل لتغير المناخ COP27، المقرر عقده في شرم الشيخ في نوفمبر 2022. وستكون مناسبة لقياس التأثير الإقليمي للبلاد في مكافحة الاحتباس الحراري.

جدير بالذكر أن مصر ستكون أول دولة في شمال إفريقيا تستخدم الطاقة النووية لإنتاج الطاقة، حيث من المقرر أن تدخل محطة الضبعة التي طورته شركة روساتوم الروسية المملوكة للدولة الخدمة بحلول عام 2030.

في كل من المغرب ومصر، تم ربط نشر الطاقة الشمسية، والطاقة الحرارية الشمسية المركزة، وتقنيات الرياح باستراتيجيات التوظيف: يرتبط هدف تنويع مزيج الطاقة بضرورة التخفيف من معدلات البطالة المرتفعة بين الشباب. يهدف المغرب إلى خلق فرص عمل في إدارة المشاريع والتركيب والتشييد والتشغيل وأنشطة الصيانة، ووصل إلى معدل تكامل محلي بنسبة 32% لمشروع محطة نور 1 للطاقة الشمسية. حددت الحكومة المصرية حصص توظيف من خلال متطلبات المحتوى المحلي. في عام 2018، أنتج المصنعون المصريون نصف المكونات المستخدمة في مزارع الرياح في البلاد.

الجزائر وتونس وليبيا: مسار التحول البطيء مثل المغرب ومصر، طورت دول شمال إفريقيا الأخرى استراتيجيات لتعزيز الطاقة المتجددة في توليد الطاقة، ولكن تم تنفيذ العملية نحو الطاقة النظيفة بتركيز أقل ومشاريع جديدة تواجه تأخيرات في دخولها حيز التشغيل.

ترجمات أفروبوليسي

يعتبر التنوع الاقتصادي في الجزائر أمراً بالغ الأهمية لضمان مستقبل مستدام، إلا أن انتقال الطاقة لم يجذب اهتماماً سياسياً ذا مغزى إلا مؤخراً. ويرجع ذلك أيضاً إلى ما يسمى بالتقلبات المتقلبة لأزمات الطاقة: عندما تنخفض أسعار النفط، مما يؤثر على عائدات الطاقة ويهدد التوازن الاجتماعي الهش للبلد، يركز الخطاب السياسي على أهمية إصلاح قطاع الطاقة؛ عندما ترتفع الأسعار، يتلاشى السؤال في الخلفية. يعتبر تحول الطاقة أمراً ملحاً للغاية في الجزائر نظراً لتكوين الدولة الريعية، والاعتماد على الصادرات من أجل الإيرادات المالية، واحتياجات الإنفاق الحكومي، والاستهلاك المحلي المتزايد للطاقة بسرعة. وتجدر الإشارة إلى أن صناعة الطاقة في البلاد هي واحدة من أكثر الصناعات تلويثاً في العالم من حيث كثافة غاز الميثان في إنتاج النفط والغاز وحرق الغاز. أنشأت الجزائر أول خطتها للانتقال في مجال الطاقة في عام 2011 وقامت بتحديثها في عام 2015. وتعرف باسمها المختصر Pneree بالنسبة للبرنامج الوطني للتنمية في مجال التنمية والترويج للطاقات المتجددة وكفاءة الطاقة، فإن الطموح هو الوصول إلى 40% من إنتاج الطاقة من الطاقة المتجددة قبل عام 2030. في عام 2020، أطلقت الحكومة البرنامج الوطني لانتقال الطاقة PNTE وأنشأت وزارة للتحويل في مجال الطاقة. تهدف PNTE إلى الوصول إلى 4000 ميجاوات من الطاقة المتجددة قبل عام 2024 و 16000 ميجاوات قبل عام 2035. في الوقت الحالي، تمتلك البلاد 686 ميجاوات من الطاقة المتجددة المركبة. تقع أهم البنى التحتية في حاسي الرمل غاز هجين - شمسي وورقلة وغرداية شمسية وكابيرتيني رياح. لم يبدأ بعد البناء في مجمع تفوق 1 الذي سيسمح للبلاد بالوصول إلى هدف 2024.

في تونس، تم اعتماد خطة عمل الطاقة المتجددة 2030 في عام 2015 وحددت هدفاً يتمثل في 30% من إنتاج الكهرباء من خلال الطاقة المتجددة قبل عام 2030. والهدف طموح للغاية، نظراً لأن الحصة الحالية من قدرة الكهرباء المتجددة تبلغ حوالي 6% الباقي من الكهرباء التي ينتجها الغاز الطبيعي. يوجد في البلاد ثلاث مزارع رياح ومحطة طاقة شمسية واحدة تم بناؤها في عام 2019

بسبب حالة النزاع التي طال أمدها في ليبيا، لم تنفذ الدولة استراتيجية شاملة بشأن انتقال الطاقة. في عام 2012، قبل اندلاع الحرب الأهلية، وافقت الحكومة على الخطة الاستراتيجية للطاقة المتجددة في ليبيا 2013-2025، بهدف تحقيق مساهمة بنسبة 7% من الطاقة المتجددة في مزيج الطاقة الكهربائية بحلول عام 2020 و 10% بحلول عام 2025. لدى هيئة الطاقة الليبية مع معهد العلاقات الدولية والاستراتيجية اختصار فرنسي، IRIS، في كونسورتيوم مع Enerdata و Cassini، بموجب عقد مع المديرية العامة لوزارة القوات المسلحة الفرنسية، تقرير رقم 8 يونيو 2021.

وافق كل بلد في المنطقة على أحكام محددة لانتقال الطاقة النظيفة، على الرغم من تأخر التنفيذ. بالإضافة

ترجمات أفروبوليسي

إلى ذلك، فإن معظم سياسات الطاقة المعتمدة مدفوعة بجانب العرض، في حين أن تدابير جانب الطلب وكفاءة الطاقة يمكن أن تلعب دوراً حاسماً في تقليل الاستهلاك، لا سيما في قطاعات النقل والإسكان والصناعة.

يعد إلغاء دعم الطاقة عاملاً أساسياً في تعزيز كفاءة الطاقة. ألغى المغرب تدريجياً نظامه الخاص بدعم الوقود الأحفوري. في أماكن أخرى من المنطقة، شكل الدعم في عام 2020 الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 2.2% في مصر و 5.8% في الجزائر و 15% في ليبيا.

تحول الطاقة ودبلوماسية المناخ

سيكون للسرعة في تنفيذ استراتيجيات التحول في مجال الطاقة تأثير على عدد من الأسئلة الحساسة لمستقبل المنطقة: التنوع الاقتصادي، والتنمية الصناعية، وسوق العمل، وتعرضها لتهديدات تغير المناخ. سيؤثر تحول الطاقة أيضاً على مكانة شمال إفريقيا في العالم: المكانة الدولية للدول، وسياساتها الخارجية، والطموحات الإقليمية. في الوقت نفسه، تعد الإمكانيات غير المستغلة للطاقة المتجددة في شمال إفريقيا وأسواقها المحلية في قلب السياسات التجارية للأطراف المعنية الأخرى مثل الاتحاد الأوروبي ودول الخليج والصين.

يعتبر الاتحاد الأوروبي الشريك التجاري الأول لدول شمال إفريقيا، وتنشط شركات الطاقة الأوروبية الكبرى في تطوير انتقال الطاقة في المنطقة.

داخل الاتحاد الأوروبي، طورت ألمانيا استراتيجية شاملة لتعزيز التحول الأخضر. أطلقت برلين شركات ثنائية محددة في مجال الطاقة مع الجزائر والمغرب وتونس، مما يدل على مدى كون المساعدة التقنية والإنمائية، وحوار السياسات الحكومية الدولية، ومشاركة القطاع الخاص في قلب التأثير الألماني في البحر الأبيض المتوسط. تم إنشاء الشراكة الأكثر تقدماً مع المغرب وتركز على تطوير مصادر الطاقة المتجددة وتقنيات الطاقة الفعالة، وكذلك على إنتاج الهيدروجين الأخضر. أقامت مصر وألمانيا محادثات القاهرة المناخية CCT في عام 2011 بهدف تعزيز التعاون بين صانعي السياسات المصريين والألمان، والشركات، والمجتمع العلمي، والمجتمع المدني في مجال الطاقة والبيئة.

بعيداً عن كونه مسألة فنية، فإن تحول الطاقة هو مجال يمكن أن تلعب فيه السياسة الخارجية دوراً حاسماً، مما يسهل أو يتدخل في تنميتها. على سبيل المثال، تم تعليق التعاون الثنائي في مجال الطاقة بين المغرب وألمانيا في مايو الماضي بسبب الأزمة الدبلوماسية التي نشأت بين البلدين بعد طلب ألمانيا عقد

ترجمات أفروبوليسي

اجتماع لمجلس الأمن الدولي بشأن وضع الصحراء الغربية. جاء طلب برلين في أعقاب القرار الأمريكي الصادر في ديسمبر 2020 بالاعتراف بالسيادة المغربية على الأراضي التي حددتها الأمم المتحدة على أنها "منطقة غير متمتعة بالحكم الذاتي"، والذي جاء وسط وساطة إدارة ترامب لتطبيع العلاقات بين المغرب وإسرائيل. قد تتكبد الأزمة الدبلوماسية بين برلين والرباط تكلفة باهظة على المغرب، بالنظر إلى 1.4 مليار يورو التي يتلقاها المغرب في إطار التعاون الإنمائي.

في الوقت نفسه، من المحتمل أن يؤدي تطبيع العلاقات مع إسرائيل إلى تعاون أضيّق كثيراً في مجال الطاقة النظيفة: في يناير 2021، تم تحديد التقنيات الخضراء وصناعات الطاقة المتجددة كقطاعات صناعية ذات إمكانات عالية للشراكة المغربية الإسرائيلية. هذا مثال مثير للاهتمام على التفاعل بين تحول الطاقة والسياسة الخارجية والطموحات الإقليمية.

يعتبر تحول الطاقة جزءاً ناشئاً من سياسة المغرب تجاه إفريقيا: استضافت البلاد أول قمة عمل أفريقية على هامش مؤتمر COP22 وأنشأت تحالفاً للحصول على الطاقة المستدامة مع إثيوبيا CSEA.

تنشط دول الخليج بشكل متزايد في تحول الطاقة في شمال إفريقيا، ولا سيما في مصر، حليفها الرئيسي في المنطقة. دعمت شركة أكوا باور، المملوكة جزئياً للحكومة السعودية، مشاريع مهمة في مصر، مثل محطة كوم أمبو للطاقة الشمسية، وهي عبارة عن مجمع بقدرة 200 ميجاوات. أطلقت الرياض مؤخراً مبادرة الشرق الأوسط الخضراء، بهدف تحويل البلاد إلى "رائدة عالمية في بناء عالم أكثر اخضراراً". تتنافس الإمارات العربية المتحدة مع الرياض على قيادة المناخ في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. ستقوم شركة AMEA Power بتطوير مشروع طاقة الرياح بقدرة 500 ميجاوات في خليج السويس ومشروع للطاقة الشمسية الكهروضوئية بقدرة 500 ميجاوات في محافظة أسوان في مصر. أعلنت شركة طاقة إماراتية أخرى، طاقة، في مارس / آذار أنه بحلول نهاية العقد سيأتي أكثر من 30% من توليد الطاقة لديها من مصادر متجددة. أكبر منتج للكهرباء من القطاع الخاص. تعد "مصدر"، التي يقع مقرها الرئيسي في أبو ظبي، جزءاً من تحالف يعمل على تطوير المرحلة الأولى من نور ميدلت، وهي محطة طاقة شمسية متعددة التقنيات والتي ستبلغ طاقتها الإجمالية 800 ميجاوات. شاركت وزارتان من مصر والمغرب مؤخراً في الحوار الإقليمي الإماراتي للعمل المناخي.

تعد الصين لاعباً مهماً آخر في تحول الطاقة في شمال إفريقيا. في السنوات العشرين الماضية، عززت بكين وجودها في المنطقة من حيث التجارة والاستثمار. بعد زيارة العاهل المغربي محمد السادس إلى بكين في مايو 2016، أقيم تعاون قوي بين البلدين. استثمرت الصين في انتقال الطاقة في المغرب، مع مشاركة شركة Shandong Electric Power Construction Corp. في بناء مجمع نور للطاقة الشمسية. في شمال

ترجمات أفروبوليسي

المغرب، تمول شركة China Communications Construction المملوكة للدولة وفرعها، China Road and Bridge Corp.، مدينة محمد السادس طنجة للتكنولوجيا، التي ستستضيف الصناعات الغذائية والسيارات والطيران والطاقة المتجددة والكيماويات و مصانع إنتاج المنسوجات. في مصر، تستثمر China Gezhouba Group في بناء طاقة شمسية بقدرة 500 ميجاوات.

هل يمكن لعملية الانتقال أن تعزز التكامل الاقتصادي الإقليمي؟

تقع شمال إفريقيا في موقع استراتيجي على مفترق طرق التدفقات البشرية والتجارية عبر البحر الأبيض المتوسط وعبر إفريقيا. ومع ذلك، تتمتع المنطقة بأحد أدنى مستويات التكامل الاقتصادي الإقليمي في العالم: يعد الافتقار إلى الاتصال عقبة رئيسية أمام الازدهار المستقبلي للمنطقة.

في هذا الصدد، يمكن أن يفتح التحول في مجال الطاقة فرصاً جديدة للنمو الاقتصادي المستدام والتكامل الإقليمي، وإنشاء روابط جديدة والعمل كموجه أساسي للتحول السياسي. يمكن للبنية التحتية للطاقة بين بلدان شمال إفريقيا وشركائها في أوروبا وجنوب الصحراء، على سبيل المثال، نقل الهيدروجين الأخضر أو الكهرباء المنتجة من خلال مصادر متجددة، أن تعزز التحول الاقتصادي الأخضر في النظم الفرعية الإقليمية المختلفة - مع تداعيات إيجابية من حيث التنوع الاقتصادي، وفرص العمل والحوار السياسي والتكامل الإقليمي.

يمكن أن يكون هذا الأخير شديد الأهمية بالنسبة لشمال إفريقيا، والتي تعد واحدة من أكثر مناطق العالم عرضة للاحتباس الحراري. يمكن أن يؤدي التكامل الإقليمي للبنية التحتية للطاقة إلى تقليل التعرض لعواقب تغير المناخ والمساعدة في ضمان أمن الطاقة.

يمثل البعد الخارجي للصفقة الخضراء الأوروبية، حزمة الاتحاد الأوروبي للوصول إلى حياد الكربون بحلول عام 2050، نفوذاً محتملاً لتعزيز التكامل الاقتصادي الإقليمي بين ضفتي البحر الأبيض المتوسط. يخصص حوالي 30% من ميزانية الاتحاد الأوروبي 2021-2027 للتعاون الخارجي للتخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه.

في يونيو الماضي، أعلن الاتحاد الأوروبي والمغرب عزمهما على إقامة "شراكة خضراء في الطاقة والمناخ والبيئة"، لتعزيز التعاون في مكافحة تغير المناخ. ويمكن أن تمتد شراكات مماثلة إلى بلدان أخرى في المنطقة.

إن تسريع انتقال الطاقة على الشاطئ الجنوبي سيساعد الاتحاد الأوروبي على تنويع موردي الطاقة،

ترجمات أفروبوليسي

الأوروبية. على سبيل المثال، استراتيجية الاتحاد الأوروبي للهيدروجين لها "بُعد دولي مهم يمكن أن يفيد كل من دول شمال إفريقيا والدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي من خلال زيادة استخدامها للهيدروجين". يمكن إنتاج الهيدروجين الأخضر من خلال استخدام مصادر متجددة في شمال إفريقيا ثم تصديره إلى أوروبا باستخدام خطوط أنابيب الغاز الحالية: المغرب العربي - أوروبا بين الجزائر والمغرب وإسبانيا؛ مدغاز الجزائر، إسبانيا؛ ترانسמיד الجزائر وتونس وإيطاليا؛ وغرين ستريم ليبيا-إيطاليا.

ستكون الوصلات الكهربائية عبر البحر الأبيض المتوسط عاملاً إضافياً للتحويل المنهجي في المنطقة. سيتطلب التقدم نحو سوق كهرباء متوسطي متكامل بنية تحتية جديدة للنقل والتوزيع. بينما توجد بالفعل شبكة من الوصلات الكهربائية بين المغرب وإسبانيا، تقوم إيطاليا وتونس بوضع اللمسات الأخيرة على مشروع لتوصيل الكهرباء تحت البحر الذي سيربط المحطات الفرعية الكهربائية في بارتانا، في صقلية، مع المحطة الفرعية التونسية المقابلة كاب بون.

يجب أن تكون الكهرباء القادمة من شمال إفريقيا نظيفة. في يوليو 2021، اقترح الاتحاد الأوروبي آلية تعديل حدود الكربون، وهو إجراء تم تصميمه لمنع ما يسمى بتسرب الكربون من الشركات التي تتخذ من الاتحاد الأوروبي مقراً لها والتي يمكن أن تنقل الإنتاج كثيف الكربون إلى الخارج للاستفادة من معايير التراخي وتسريع استراتيجيات إزالة الكربون. من الشركاء التجاريين. بفضل مصنع جديد يعمل بالفحم افتتح في آسفي في نهاية عام 2018، بدأ المغرب مصدراً صافياً للكهرباء إلى إسبانيا في العام التالي، مما زاد المخاوف في مدريد بشأن عواقب صادرات الكهرباء المغربية "القذرة" على قطاع الكهرباء.

الترايب الشبكي عبر الحدود في شمال إفريقيا ضعيف، لكن دول المنطقة تخطط لتحسينها. جدير بالذكر أن المنطقة قد نجحت في تحقيق وصول شبه شامل للكهرباء والطهي النظيف، حيث حصل أكثر من عشرين مليون شخص على الكهرباء في السنوات العشرين الماضية.

أعلنت الجزائر مؤخراً عن خطة لبناء توصيلات كهربائية مباشرة مع الشبكة الوطنية الليبية. تخطط مصر لتصدير الكهرباء إلى ليبيا والسودان والمملكة العربية السعودية واليونان وقبرص. بفضل الاكتشافات الحديثة للغاز الطبيعي وإمكاناته في مجال الطاقة المتجددة، يمكن أن تصل قدرة مصر الفائضة إلى ما يقدر بـ 74.4 جيجاوات في الخمسة عشر عاماً القادمة وربما تحول البلاد إلى مركز لتجارة الكهرباء.

توليد الطاقة من مصادر الطاقة المتجددة ليس هو القطاع الوحيد الذي يمكنه تحسين التكامل الاقتصادي الإقليمي: قطاع السيارات قطاع واعد آخر. في نهاية شهر أغسطس، أعلنت شركة Stellantis، وهي شركة تصنيع سيارات متعددة الجنسيات، أن شركتها الفرعية، أوبل، ستبدأ في إنتاج السيارات الكهربائية في

ترجمات أفروبوليسي

المغرب. تعد البلاد، التي لديها القدرة على إنتاج أكثر من 700000 سيارة سنويًا، ثاني أكبر مصنع أفريقي للسيارات. تم تطوير النموذج في المركز الفني المغربي بالدار البيضاء. يمثل هذا تحولًا تكنولوجيًا كبيرًا للبلد ومثالًا جيدًا على التأزر الاقتصادي المحتمل مع الشاطئ الشمالي للبحر الأبيض المتوسط، حيث يخطط الاتحاد الأوروبي لحظر بيع المركبات التي تستخدم محرك الاحتراق الداخلي بحلول عام 2035. وفي الوقت نفسه، يمكن للمغرب أن تصدير السيارات الكهربائية إلى أسواق السيارات الآخذة في التوسع بسرعة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، وبالتالي تعزيز ريادتها في الاقتصاد الأخضر. على الجانب الآخر من المنطقة، طورت مصر شراكة مع شركة صناعة السيارات الصينية Dongfeng لإنتاج السيارات الكهربائية بشكل مشترك في البلاد، بهدف إنتاج 25 ألف سيارة كهربائية سنويًا.

استنتاج

ستشكل سياسات إزالة الكربون والتقنيات منخفضة الكربون منطقة شمال إفريقيا في المستقبل. سيؤثر تحول الطاقة العالمي على توزيع القوة والعلاقات بين الدول ومخاطر النزاعات والدوافع الاجتماعية والاقتصادية والبيئية لعدم الاستقرار الجيوسياسي.

سيساهم هذا الانتقال في تحول مجتمعات شمال إفريقيا في العقود القادمة. إن إزالة الكربون عن اقتصاداتها أمر ملح لأن المنطقة ستكون واحدة من أكثر المناطق تضررًا على هذا الكوكب من عواقب تغير المناخ. سيتأثر أمن المنطقة وازدهارها بشدة بالاحترار العالمي حيث تواجه المنطقة بالفعل مخاطر مناخية شديدة الترابط.

المغرب هو البلد الأكثر تقدمًا في المنطقة من حيث تنفيذ خطط لهذا التحول في مجال الطاقة. إلى جانب مصر، تشترك الدولة في دور القائد الإقليمي. طور كلاهما مشاريع مهمة في الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، ويستثمران في دبلوماسية المناخ كمصدر للشرعية الدولية والمكانة. في الوقت نفسه، تجذب الاستثمارات في مصادر الطاقة المتجددة شركات الطاقة الدولية إلى المنطقة، مما يساهم في تعزيز العلاقات التجارية مع اللاعبين التقليديين والناشئين في منطقة البحر الأبيض المتوسط الموسعة. على وجه الخصوص، ترتبط الاستثمارات في الطاقة المتجددة وشركات الطاقة ارتباطًا وثيقًا بالتحالفات الدولية للبلدين، مما يعكس الاستراتيجية والانقطاع في سياساتهما الخارجية.

لم تدرك البلدان الأخرى في المنطقة تمامًا تحديات تحول الطاقة، مع تنفيذ الاستراتيجيات الخضراء ببطء وإنشاء قدر محدود من قدرة الطاقة المتجددة المركبة. في المنطقة بأكملها، يتعارض تطوير مصادر الطاقة



AFROPOLICY

المركز الإفريقي للأبحاث ودراسة السياسات



www.afropolicy.com



info@afropolicy.com



[Afropolicy](https://www.facebook.com/Afropolicy)



[Afro_policy](https://twitter.com/Afro_policy)